عطفًا على ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة من معلومات غير دقيقة حيال استيراد بواخر المازوت من قبل وزارة الطاقة والمياه،

يهم وزارة الطاقة والمياه توضيح ما يلي:

- إن الناقلة البحرية «KALLOS» قد وصلت إلى المياه الإقليمية اللبنانية عند الساعة السابعة صباحًا من يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٣/٠٨/١٨ وهي ترسو حاليًا قبالة مصب معمل الزهراني في حين أن الناقلة البحرية «ARIADNE» قد وصلت عند الساعة السابعة مساءً من اليوم عينه وهي ترسو حاليًا قبالة مصب معمل دير عمار، وإن هاتين الناقلتين البحريتين يشكلان معًا شحنة مادة الغاز أويل المخصصة لشهر آب ٢٠٢٣ الموردة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان بموجب اتفاقية التبادل المبرمة ما بين جمهورية العراق والجمهورية اللبنانية. هذا وأنه سيتم تفريغ حمولتيهما سرعان ما ترد نتائج فحوصاتهما المخبرية من مختبرات شركة «Bureau Veritas» دبي – الإمارات العربية المتحدة (عملًا بقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن) وتأكد شركتي المراقبة المكلفتين من مطابقة حمولتيهما للمواصفات التعاقدية واصدارهما من ثم أذني التفريغ، الأمر الذي يستغرق في العادة حوالي //٧٢// ساعة.

- أما الناقلة البحرية «ARDMORE» فقد تم توريدها بنتيجة مناقصة عمومية أطلقت عبر موقع هيئة الشراء العام وبحسب أحكام قانون الشراء العام وتحت إشراف الهيئة المذكورة، وذلك بعد نيل موافقة اللجنة الوزارية المؤلفة بموجب البند رقم ٢ من قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٨ على ذلك، وفق ما هو وارد في محضر جلستها رقم ٣ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٤/١٢، وإن جميع مراحل تلك المناقصة العمومية موثقة ومنشورة للعلن على موقع هيئة الشراء العام لكل من يرغب في الاطلاع عليها. كما وأن هذا الناقلة البحرية قد قامت شركة المراقبة المكلفة بالتأكد من مطابقة مواصفاتها وقد أصدت إذن التفريغ وهي بالتالي جاهزة للمباشرة بعملية الربط فور قيام مصرف لبنان بفتح اعتمادها المستندي.

- لقد تم إبلاغ كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية، ومصرف لبنان، بموجب الكتاب رقم ١٣٤/ت/١٠ تاريخ ٢٠٢٣/٠٧/٠٣ بإرساء التلزيم المؤقت على المورد المعني وأن فترة التجميد تبدأ من تاريخ ٢٠٢٣/٠٧/٠٣ وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/١٤، بحيث أنه وبعد انقضاء مهلة التجميد تلك، لم تسجل أي اعتراضات من أي جهة لا من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولا من وزارة المالية ولا من مصرف لبنان، لا بل حتى أن وزارة المالية قد وافقت بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٠٧ على طلب فتح الاعتماد المستندي المعني وقد ارسل من ثم مباشرةً إلى مصرف لبنان ليتم فتحه، الأمر الذي لم يحدث لغاية تاريخه.

- إن ثمن حمولة الناقلة البحرية «ARDMORE» هو حوالي //٣٠// مليون دولار أميركي وليس //٨٠// مليون دولار أميركي كما يتم التداول به في الإعلام! وإن اعتمادها المستندي قد تم الموافقة عليه من قبل وزارة المالية بحيث أنه قد اقترن بتوقيعي كل من وزيري الطاقة والمياه ووزير المالية كما تقتضيه الأصول المرعية الإجراء وهو الآن في حوزة مصرف لبنان بانتظار أن يتم فتحه منذ تاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٠٧. وفي جميع الأحوال فإن ثمن تلك الحمولة مؤمن ويمكن تغطيته، أكان بوسطة السلفة المعطاة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٨ كرأسمال تشغيلي (Working Capital) لمؤسسة كهرباء لبنان والبالغة قيمتها //٣٠٠// مليون دولار أميركي والتي استخدم منها فقط حوالي //١٩٣// مليون دولار أميركي وبالتالي يتبقى منها حوالي //١٠٧// مليون دولار أميركي، أو بواسطة أموال الجباية بالليرة اللبنانية لمؤسسة كهرباء لبنان التي تتكدس يوميًا في حساباتها لدى مصرف لبنان دون أن يتم تحويلها إلى دولار أميركي وفق الآلية المحددة من مصرف لبنان.

- إن خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الكهرباء في لبنان قد لحظت السلفة المعطاة لمؤسسة كهرباء لبنان كرأسمال تشغيلي (Working Capital) لفترة //٥// إلى //٦// أشهر، إنما على ان تبلغ قيمتها الإجمالية //٦٠٠// مليون دولار أميركي وذلك لزوم شراء وتوريد شحنات محروقات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان ليصار إلى رفع التغذية تدريجيًا لحوالي //٨// إلى //١٠// ساعات يوميًا ولكن تخفيضها إلى //٣٠٠// مليون دولار أميركي لأسباب خارجة عن إرادة وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان انعكس قسريًا تعديلًا في ساعات التغذية لغاية //٤// إلى //٦// ساعات يوميًا؛ مع الإشارة أيضًا إلى أنه ومع انقضاء حوالي //٨// أشهر على إعطاء هذه السلفة لم يتم استخدام سوى //١٩٣// مليون دولار أميركي من أصل رصيدها الإجمالي.

- إن تقديم مدة انتهاء اتفاقية التبادل العراقية لغاية نهاية شهر تشرين الأول من العام ٢٠٢٣، بدلًا من نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، وما نتج عن ذلك من رفع للكميات الشهرية الموردة بموجبها، سيما لشهري آب وأيلول ٢٠٢٣، والتي هي مرتبطة بالتوازي بتقلبات أسعار المشتقات النفطية العالمية وخاصةً كل من سعري مادتي زيت النفط الثقيل العراقي والغاز أويل، ما قد استدعى اتخاذ إجراءات احترازية لناحية تأمين خزين كاف من المحروقات بما يسمح في ضمان استمرارية انتاج الطاقة الكهربائية واستمرار التغذية اليومية بحدود //٤// إلى //٦// ساعات لا أكثر (وليس كالخطة الأساسية) وذلك لغاية نهاية العام، تحسبًا لأي تأخير قد يحصل في الإجراءات الإدارية المرتبطة بتجديد هذه الاتفاقية للسنة الثالثة.

وعليه، تكرر وزارة الطاقة والمياه دعوتها إلى من لديه أي استفسار أو استفهام أن يتوجه به الى الجهة المعنية المسؤولة عن عدم فتح الاعتماد المستندي حتى تاريخه.